



شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان

إقليم دارفور...

انتهاكات فظيعة.. عسكرة المجال المدني
وتآكل الأمن الإنساني

التقرير الشهري الدوري | شهر فبراير 2026



المحتويات

4	ملخص تنفيذي:
5	المقدمة:
5	المنهجية:
6	مراجعة وتحليل قانوني:
7	قائمة الاختصارات:
8	أولاً: ولاية شمال دارفور
8	1. الوضع الأمني:
9	2. انتهاكات حقوق الإنسان:
12	3. أوضاع المجتمع المدني:
14	ثانياً: ولاية شرق دارفور
14	1. الوضع الأمني:
15	2. انتهاكات حقوق الإنسان:
16	3. أوضاع المجتمع المدني:
18	ثالثاً: ولاية جنوب دارفور
18	1. الوضع الأمني:
18	2. انتهاكات حقوق الإنسان:
19	3. أوضاع المجتمع المدني:
21	رابعاً: ولاية وسط دارفور
21	1. الوضع الأمني:
21	2. انتهاكات حقوق الإنسان:
22	3. أوضاع المجتمع المدني:
23	خامساً: ولاية غرب دارفور
23	1. الوضع الأمني:
25	2. انتهاكات حقوق الإنسان:





27	أوضاع المجتمع المدني:	3.
30	توصيات سياسية:	
30	أولاً: حماية المدنيين وتعزيز الأمن الإنساني:	
30	ثانياً: وقف الانتهاكات وتعزيز سيادة القانون:	
30	ثالثاً: الاستجابة الإنسانية وتعزيز الخدمات الأساسية:	
31	رابعاً: دعم سبل العيش والاستقرار الاقتصادي:	
31	خامساً: دعم قطاع التعليم والخدمات الاجتماعية:	
31	سادساً: تعزيز التماسك الاجتماعي ودور الإدارة الأهلية:	
31	سابعاً: التعاون الإقليمي وإدارة الحدود:	
32	ثامناً: دعم المسار السياسي والسلام المستدام:	





ملخص تنفيذي:

تشير البيانات الميدانية الواردة من ولايات اقليم دارفور الخمس خلال شهر فبراير 2026، إلى تدهور مستمر في الأوضاع الأمنية والإنسانية، مع تفاوت نسبي في مستوى العنف بين الولايات، إلا أن القاسم المشترك يتمثل في استمرار الهجمات المسلحة، وتصاعد الانتهاكات بحق المدنيين، وتفاقم الهشاشة الاقتصادية والخدمية. كما تعكس هذه التطورات تحولاً تدريجياً في طبيعة الصراع، خاصة مع تزايد استخدام الطائرات المسيّرة والعمليات الجوية في عدد من المناطق، الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاق المخاطر التي يتعرض لها المدنيون والبنية التحتية الحيوية.

على الصعيد الأمني، شهدت ولايات الاقليم حوادث متعددة شملت قصفاً بالطائرات المسيّرة، اشتباكات مسلحة، عمليات نهب مسلح، واعتداءات على المدنيين. ففي غرب دارفور أدت الضربات الجوية إلى سقوط قتلى وجرحى وتدمير أجزاء من الأسواق والبنية الاقتصادية، وتأثرت بعض المناطق الحدودية بالتوترات الإقليمية، خاصة بعد إغلاق تشاد لمعابرها الحدودية مع السودان عقب اشتباكات وقعت بين الجيش التشادي وقوات الدعم السريع، وهو ما فاقم الضغوط الأمنية والاقتصادية على المجتمعات الحدودية، بينما شهدت ولايات جنوب وشرق دارفور حالات متكررة من النهب المسلح وإطلاق النار العشوائي واندلاع الحرائق داخل الأحياء ومعسكرات النزوح.

في جانب انتهاكات حقوق الإنسان، وثقت مصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" الميدانية، عدداً من الاعتقالات التعسفية والاستجوابات غير القانونية وتقييد حرية الحركة، إلى جانب حالات اعتداء جسدي وابتزاز مالي في نقاط التفتيش. كما طالت الاعتقالات نشطاء مدنيين، وتجاراً، وعاملين في القطاع الصحي، إضافة إلى إغلاق بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الصيدليات والمحلات التجارية بدعوى ارتباطها بأطراف في النزاع. وتشير هذه الممارسات إلى تصاعد القيود المفروضة على الحريات المدنية وتنامي حالة الخوف وعدم اليقين داخل المجتمعات المحلية.

اقتصادياً، تعاني ولايات الاقليم المختلفة من تدهور واضح في الأوضاع المعيشية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ونقص السيولة النقدية، واحتكار بعض التجار للنقد مقابل العملات الأجنبية، إضافة إلى تعطل سلاسل الإمداد المرتبطة بالأسواق الحدودية. كما تأثرت الأنشطة التجارية بالنهب المسلح والقيود الأمنية، في حين يواجه المواطنون صعوبات متزايدة في الوصول إلى الخدمات الأساسية والمواد التموينية والوقود.

في قطاع التعليم والخدمات الاجتماعية، تواجه المؤسسات التعليمية تحديات كبيرة نتيجة ضعف الدعم الحكومي واعتمادها بشكل شبه كامل على دعم المنظمات الإنسانية لتوفير الاحتياجات الأساسية. كما لجأت بعض الأسر إلى تهريب أبنائها إلى مناطق أخرى من السودان لأداء امتحانات الشهادة السودانية في ظل القيود المفروضة على الحركة. ورغم هذه التحديات، برزت مبادرات مجتمعية متعددة تهدف إلى دعم الفئات الأكثر





هشاشة، مثل المطابخ الجماعية، ومبادرات إفطار الصائمين، وبرامج الدعم النفسي، ومشاريع دعم النساء والأطفال.

على المستوى المجتمعي، تظهر المؤشرات استمرار مظاهر التضامن والتكافل الاجتماعي رغم الضغوط المتزايدة، إلا أن تكرار الحوادث الأمنية والحرائق وعمليات النهب يهدد استقرار المجتمعات المحلية ويزيد من هشاشة أوضاع النازحين وسكان المناطق الريفية. كما أن الخلافات داخل بعض هياكل الإدارة الأهلية تعكس توترات مؤسسية قد تؤثر على دورها التقليدي في إدارة النزاعات والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

بوجه عام، تعكس التطورات الراهنة في ولايات دارفور بيئة أمنية وإنسانية شديدة التعقيد تتداخل فيها العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل استمرار العمليات العسكرية وتراجع مؤسسات الدولة وضعف الخدمات الأساسية، تبقى المجتمعات المحلية عرضة لمزيد من المخاطر، الأمر الذي يستدعي استجابة إنسانية عاجلة وتعزيز آليات حماية المدنيين ودعم سبل العيش والخدمات الأساسية في الإقليم.

المقدمة:

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان هي شبكة سودانية تُعنى تخصيصاً بمراقبة وتوثيق وتقييم أوضاع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى رصد الأحداث الأمنية والمخالفات الحقوقية في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور، بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها ومستوياتها وزيادة الوعي الحقوقي وتعزيز جهود المناصرة من أجل المساواة والعدالة.

تسعى الشبكة إلى توفير معلومات دقيقة وعالية الموثوقية يتم جمعها حصرياً من الميدان، عن أوضاع حقوق الإنسان والحوادث الأمنية، من خلال إصدار تقارير شهرية دورية ذات تحليلات متعمقة، بالإضافة إلى التقارير الأسبوعية والنشرات العاجلة وفق تطورات الأحداث. كما تقوم الشبكة بإصدار بيانات وخطابات وكلمات ذات الصلة بالأحداث والمناسبات العامة ذات العلاقة بالجوانب الحقوقية. وتتمتع الشبكة بنظام متقدم لمتابعة الأحداث، والذي يقدم تحليلات إحصائية وقرارات بلغة مهنية رصينة، حول انتهاكات حقوق الإنسان والأوضاع الأمنية.

المنهجية:

أعد هذا التقرير بناءً على بيانات ومعلومات جمعها راصدوا "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" الميدانيون المنتشرون في ولايات إقليم دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة وصرامة مهنية، تستخدم الشبكة أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصُمم خصيصاً لجمع بيانات رئيسية وتفصيلية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية، وأوضاع المجتمع المدني وجوانب حياة المواطنين المختلفة.

يعمل هذا النهج على تسهيل عملية جمع بيانات ومعلومات أكثر موثوقية وتحفظ بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصادقية في جميع مراحل العمل. وتتبع الشبكة عملية مراجعة وتدقيق والتحقق من صحة البيانات والمعلومات بفريق عمل متكامل ومتداخل متخصصين في أي مرحلة لوحدها.





مراجعة وتحليل قانوني:

في ظل غياب أي بوادر حقيقية لتحقيق السلام في السودان، تتفاقم الأزمة الأمنية والإنسانية بصورة مقلقة، مع استمرار طرفي النزاع في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني والأعراف الدولية المنظمة للنزاعات المسلحة. وتكشف الوقائع الواردة في هذا التقرير عن تجاوزات جسيمة للقواعد الحاكمة في القانون الدولي، بما يعكس نمطاً متكرراً من الانتهاكات التي تستهدف المدنيين والبنية المدنية في مناطق النزاع.

وتشمل هذه الانتهاكات استهداف المناطق المأهولة بالسكان وقصفها بالطائرات المسيّرة، الأمر الذي أدى إلى سقوط عشرات الضحايا من المدنيين بصورة متكررة. كما يوثق التقرير حالات قتل خارج نطاق القانون ارتكبتها أطراف النزاع، إلى جانب حالات التهجير القسري للسكان المدنيين. وتُعد هذه الممارسات انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وتشكل في جوهرها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لكونها تنتهك أحكاماً أساسية في القانون الدولي.

وفي هذا السياق، تنص المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على تجريم أفعال مثل القتل والتهجير القسري بوصفها جرائم ضد الإنسانية عندما تُرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين. كما تصنف المادة 8 من نظام روما الأساسي القتل والتهجير القسري ضمن جرائم الحرب عندما تقع في سياق النزاعات المسلحة. ومن ناحية أخرى، تشكل المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 حجر الزاوية في نظام القانون الدولي الإنساني المنظم للنزاعات المسلحة غير الدولية، إذ تحظر القتل والاعتداء على الحياة والسلامة البدنية للمدنيين، فضلاً عن حظر التهجير القسري والمعاملة القاسية.

كما يحظر البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف استهداف المدنيين والأعيان المدنية، حيث تنص المادة 51 منه على حظر الهجمات الموجهة ضد السكان المدنيين أو الأعيان المدنية. وتؤكد المادة 48 من البروتوكول ذاته على مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، وتُلزم أطراف النزاع باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب أو تقليل الأضرار التي قد تلحق بالمدنيين أو بالممتلكات المدنية، وذلك تعزيزاً لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياط التي تشكل أساس الحماية القانونية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

كما توثق الشبكة، في هذا التقرير وقائع تتعلق بالاختطاف والإخفاء القسري واعتقال المدنيين دون إجراءات قانونية، إضافة إلى جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المسلح وأعمال التعذيب. وتشكل هذه الأفعال استمراراً للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وتُعد جرائم دولية بموجب عدد من الصكوك القانونية الدولية. فوفقاً للمادة 7 من نظام روما الأساسي، يُعد الاختطاف والإخفاء القسري والعنف الجنسي من الجرائم ضد الإنسانية متى ارتُكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد المدنيين. كما تجرم المادة 8 من النظام ذاته هذه الأفعال باعتبارها جرائم حرب عند ارتكابها في سياق النزاعات المسلحة.





كذلك تحظر المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 الاختطاف والإخفاء القسري والاعتقال التعسفي، إضافة إلى الاعتداء على الحياة والسلامة الشخصية. كما تُجرّم اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 جميع أشكال التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المسلحة.

إن هذه الوقائع تمثل خرقاً خطيراً لقواعد راسخة في القانون الدولي الإنساني، وتؤكد الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات فورية لضمان حماية المدنيين وتعزيز سيادة القانون. كما أن غياب المساءلة يشجع على استمرار هذه الانتهاكات ويهدد الاستقرار في المنطقة. وعليه، يصبح من الضروري أن يتحرك المجتمع الدولي بصورة عاجلة لضمان تحقيق العدالة، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، واتخاذ التدابير الكفيلة بحماية المدنيين في مناطق النزاع.

قائمة الاختصارات:

الاختصار بالانجليزية	الاسم باللغة الانجليزية	الاسم باللغة العربية
SAF	Sudanese Armed forces	القوات المسلحة السودانية
RSF	Repaid Support forces	قوات الدعم السريع
SJF	Sudanese Joint Forces	القوات المشتركة السودانية
IDPs	Internally Displaced People	النازحون
Refugees	Refugees	اللاجئون
IHL	International Humanitarian Law	القانون الدولي الانساني
GC	Geneva Conventions	اتفاقيات جنيف
AP	Additional Protocol	البروتوكول الاضافي
ICC	International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
Amnesty International	Amnesty International	منظمة العفو الدولية



أولا: ولاية شمال دارفور

1. الوضع الأمني:

تشهد ولاية شمال دارفور منذ بداية فبراير 2026 تدهوراً ملحوظاً في الأوضاع الأمنية والإنسانية نتيجة استمرار النزاع المسلح وتعدد القوى العسكرية المسيطرة على مناطق الولاية خاصة في ظل سيطرة قوات الدعم السريع على معظم محليات وقرى الولاية، باستثناء محلية طويلة التي تخضع لسيطرة حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، إضافة إلى محلية الطينة التي تتواجد فيها القوة المشتركة للحركات المسلحة. وقد انعكس ذلك في تصاعد التوترات الأمنية، وتزايد معاناة المدنيين، خاصة النازحين، في ظل ضعف الخدمات الأساسية وانتشار الأمراض وتدهور الأوضاع المعيشية.

بتاريخ 2 فبراير 2026 شهدت محلية طويلة توترات أمنية بين القوات المسلحة السودانية وقوات تابعة لحركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، وذلك عقب مقتل المواطن الطيب عبدالله أحمد. وفي أعقاب هذه الحادثة خاطب رئيس الحركة المجتمع المحلي عبر بث مباشر، حيث نظمت الحركة تجمعات جماهيرية في المدينة ومعسكرات النزوح المختلفة لنقل الخطاب إلى السكان، كما تضمن البرنامج عروضاً مسرحية وأنشطة توعوية موجهة للمجتمع المحلي.

وبتاريخ 21 فبراير هاجمت قوات الدعم السريع منطقة الطينة من الاتجاه الغربي بالتزامن مع تحليق طائرات مسيرة في سماء المنطقة، وتمكنت من التوغل داخل البلدة، مما دفع القوات المشتركة والجيش إلى الانسحاب نحو المجرى المائي الفاصل بين السودان وتشاد. إلا أن القوات المشتركة استعادت السيطرة على المنطقة في 22 فبراير وتمكنت من الاستيلاء على عدد من المركبات التابعة لقوات الدعم السريع.

وفي 25 فبراير سيطرت قوات الدعم السريع على بلدة قدير الواقعة شرق الطينة بعد انسحاب قوات من حركة العدل والمساواة السودانية. كما أفاد سكان محلية طويلة بسماع دوي قصف في الاتجاه الشمالي للمحلية في وقت متأخر من مساء اليوم نفسه، من مصدر غير معروف، مما تسبب في حالة من الخوف والقلق بين السكان.

وقد ساهمت هذه التطورات في تصاعد المخاوف بين المدنيين، خاصة بعد تصريحات إعلامية منسوبة لقوات الدعم السريع تشير إلى نيتها التقدم نحو منطقة جبل مرة ثم محلية طويلة. وعلى إثر ذلك بدأ عدد من السكان في مغادرة المنطقة باتجاه مدن أخرى مثل مليط والدبة ونيالا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار تذاكر السفر وشرح وسائل النقل، كما انخفض سعر التمباك نتيجة منع الدعم السريع نقلها إلى شرق وشمال البلاد.

كما شهدت بعض المناطق بالولاية ولاسيما الشمالية، حوادث حرائق كبيرة أدت إلى خسائر بشرية ومادية. ففي 9 فبراير اندلع حريق كبير في منطقة حلة نعمة بمحلية طويلة، مما أدى إلى احتراق 361 منزلاً بالكامل، و وفاة طفل ورجل مسن، إضافة إلى إصابة أربعة أشخاص إصابات خطيرة تم نقلهم إلى مستشفى تابع لمنظمة أطباء





بلا حدود. وتشير المعلومات الميدانية لمصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" إلى أن الحريق نشب نتيجة اشتعال بنتاً ذات 17 سنة نار كانت تستخدم لتسخين المياه للاستحمام قبل أن تمتد بفعل الرياح القوية.

وفي 11 فبراير اندلع حريق آخر في معسكر النسيم للنازحين بمحلية دار السلام، مما أدى إلى احتراق 12 منزلاً بالكامل، إضافة إلى تلف كميات كبيرة من الخضروات واحتراق جرار زراعي ونفوق خمسة رؤوس من الضأن. كما أسفر الحادث عن إصابة ثلاثة أشخاص، بينما بلغ عدد المتضررين نحو 135 شخصاً من سكان المعسكر، بينهم 38 رجلاً، و39 امرأة، و58 فتاة.

2. انتهاكات حقوق الانسان:

تعاني الولاية خلال فبراير تصاعد مروعاً في انتهاكات حقوق الإنسان. حيث في 2 فبراير 2026 قُتل المواطن الطيب عبدالله أحمد، المعروف محلياً بأنه ابن شقيقة شخص يدعى فوكاً، في مدينة طويلة بولاية شمال دارفور. وكان الضحية يمتلك متجرًا في سوق طويلة يقدم خدمات التحويلات البنكية وتوفير السيولة مقابل خدمة "بنكك"، كما كان يعمل وسيطاً في نقل الأدوية والعلاجات إلى المراكز الصحية البعيدة بالتنسيق مع بعض المنظمات الإنسانية في ظل صعوبات الوصول خلال الحرب.

ومع مرور الوقت كوّن الضحية رأس مال كبيراً وامتلك بعض العقارات. وتشير المعلومات المحلية إلى أن القاتل زميل له في الحركة المسلحة، وأن دافع الجريمة كان الطمع في الأموال إضافة إلى خلافات مرتبطة بعلاقة عاطفية مع فتاة كانت تربطها علاقة بالضحية والقاتل في الوقت نفسه.

في اليوم نفسه، 2 فبراير، تم تعليق أنشطة منظمة تجمع الأطباء السودانيين في أمريكا (سابا) في المنطقة. ووفقاً للمعلومات الواردة إلى مصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" الميدانية بالولاية، جاء القرار بعد اكتشاف اختلاس أموال وأدوية من قبل موظفين محليين ينتمون إلى الدائرة التابعة لحركة عبد الواحد محمد نور.

وقد تم فصل هؤلاء الموظفين، ثم جرى تعيين شخصين بديلين هما نصر الدين وسنين، وكلاهما من أبناء مدينة الفاشر وكانا يعملان سابقاً في وزارة الصحة؛ حيث كان سنين مسؤولاً عن إدارة برنامج الملاريا، بينما كان نصر الدين يعمل في مكتب الطوارئ. وتشير المصادر إلى أن عملية التعيين تمت بشكل سري دون علم السلطة المدنية في دائرة طويلة. لاحقاً، في 10 فبراير، تم رفع التجميد واستئناف أنشطة المنظمة.

في محلية الفاشر تفيد معلومات محلية لمصادر الشبكة، بأن قادة قوات الدعم السريع استولوا على منازل الدرجة الأولى داخل المدينة، بينما قام الجنود بالاستيلاء على منازل المواطنين، خاصة في أحياء أولاد الريف، مكركا، الوادي، برنجية، السلام، ورديف.

وفي محلية طويلة بتاريخ 2 فبراير أكد أحد الزعماء الأهليين (عمدة) أن المحاكم الشعبية داخل مخيمات النزوح تشهد تزايداً ملحوظاً في شكاوى حمل النساء والفتيات القاصرات نتيجة الاستغلال الجنسي مقابل الحصول على





المساعدات الإنسانية. وتشير المعلومات إلى تسجيل ما بين ثلاث إلى أربع حالات يوميًا تتعلق بحالات حمل، ومعظم الضحايا قاصرات تتراوح أعمارهن بين 15 و 17 عامًا.

كما تفيد معلومات حصرية لمصادر الشبكة بالولاية، بوجود ابتزاز جنسي تمارسه بعض الجهات العاملة في توزيع المساعدات مقابل الغذاء. وكشفت إحدى الضحايا أن أحد الشيوخ ابتزها جنسيًا مقابل مساعدات نقدية قيل إنها مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلا أنها لم تتسلم تلك المساعدة حتى لحظة نشر هذا التقرير.

وأشارت ناشطات نسويات إلى أن تجمعات النازحين في منطقة أم نقور تشهد معاناة واسعة وسط النساء، حيث تعرضت عشرات النساء والفتيات للابتزاز الجنسي مقابل الحصول على مواد غذائية أو خيام إيواء، خاصة في ظل انخفاض درجات الحرارة خلال الأيام الماضية. ونتيجة لذلك اضطرت بعض الأسر إلى إعادة بناتهن إلى داخل المدينة خوفًا من تعرضهن لمثل هذه الانتهاكات.

وفي 9 فبراير قُتل شخصان وأصيب عدد من العسكريين إثر هجوم بطائرة مسيرة استراتيجية تابعة لقوات الدعم السريع استهدفت شاحنة مياه شرب كانت مخصصة لتزويد الجنود في منطقة طينة. وتم نقل المصابين إلى مركز صحي شمال الطينة لتلقي العلاج، بينما فر مئات السكان إلى مخيمات اللجوء داخل الأراضي التشادية. وبتاريخ 13 فبراير قُتل رجل وزوجته نتيجة غارة جوية نفذتها طائرة مسيرة تابعة لقوات الدعم السريع. وكانت معهما طفلة نجت من الهجوم، وتم نقلها إلى مستشفى مبروكة المدعوم من منظمة أطباء بلا حدود لتلقي العلاج.

وفي 15 فبراير اعتقلت قوات الدعم السريع المواطن الفكي عبدالله عبد الكريم، وهو جزّار، وتم احتجازه في منطقة ثابت. وبحسب المعلومات، فرضت عليه القوات مبالغ مالية كبيرة مقابل الإفراج عنه، رغم امتلاكه عددًا من الأبقار في طويلة. وقد بادر أصدقاؤه وزملاؤه إلى ذبح ثمانية أبقار في سوق معسكر دبة نايرة لجمع الأموال اللازمة لإطلاق سراحه. وأدى ذلك في ذلك اليوم إلى شح في اللحوم الحمراء داخل المعسكر وارتفاع أسعار السلع الأخرى في المعسكر والمدينة.

وفي 22 فبراير وثقت المستشفيات في محلية طويلة ما لا يقل عن 488 حالة عنف جنسي بين النساء الفارات من مدينة الفاشر. وتشمل هذه الحالات الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والتعذيب، وقد استهدفت نساء وفتيات، من بينهن قاصرات. وكشفت مرشدة ضمن فريق الدعم النفسي في إحدى المنظمات الحقوقية أن محلية طويلة تستضيف مئات الناجيات من العنف الجنسي القادمات من الفاشر، وأن هناك عشرات حالات الحمل بين الفتيات القاصرات، الأمر الذي يتطلب رعاية صحية ونفسية متخصصة. وأشارت إلى أن بعض المساعدات تقدم للضحايا من قبل شركاء منظمة اليونيسف، لكنها غير كافية مقارنة بحجم الانتهاكات الواسعة.

في اليوم نفسه 22 فبراير تعرضت منطقة مستريحة في ولاية شمال دارفور، وهي معقل زعيم قبيلة المحاميد موسى هلال، لهجوم واسع مدعوم باستخدام الطائرات المسيرة من قبل قوات الدعم السريع. كما حاصرت القوات المنطقة من عدة اتجاهات، حيث تحركت 60 سيارة قتالية من منطقة كورما شمال الفاشر نحو مستريحة،





و55 سيارة قتالية من مدينة نيالا باتجاه كيكابية القريبة من مستريحة، إضافة إلى 140 سيارة قتالية من منطقة الملمات جنوب مستريحة. وتشير المعلومات إلى أن غالبية هذه القوات تنتمي إلى قبيلة المحاميد.

وخلال الهجوم أضرمت قوات الدعم السريع النيران في منازل المواطنين في بادية مستريحة. وبلغت حصيلة الضحايا 28 قتيلاً و49 جريحاً، بينهم 10 نساء، وجميعهم من المدنيين. كما أفادت مصادر للشبكة، بأن عدد القتلى في صفوف مجلس الصحة غير محدد بعد حتى نهاية الشهر. وتعرضت البلدة أيضاً لقصف صاروخي أدى إلى تدمير المركز الصحي الوحيد بشكل كامل، كما تعرض العاملون في الكادر الطبي لاعتداءات وتم اعتقال أحد العاملين الصحيين ولا يزال مصيره مجهولاً. وقد تسبب الهجوم في موجة نزوح واسعة، حيث فر السكان في أوضاع إنسانية صعبة نحو القرى المجاورة، فيما نزح أكثر من 2690 شخصاً سيراً على الأقدام باتجاه محلية كيكابية.

وفي 24 فبراير، تفيد معلومات حصرية لمصادر الشبكة، بوجود سوق يُعرف باسم "سوق فاغنر" في محلية مليط شمال غرب السوق الرئيسي المعروف سابقاً باسم سوق الزرائب. ويشهد السوق فوضى واسعة في بيع وشراء الممتلكات المنهوبة القادمة من مدينة الفاشر، إلى جانب تخصيص أماكن مفتوحة لتجارة المخدرات مثل البنقو والحبوب المهلوسة، إضافة إلى عرض الأسلحة والذخائر بمختلف أنواعها. وبحسب السكان المحليين أصبح السوق مصدر إزعاج وخطر كبير، حيث يتعرض بعض مرتاديه لعمليات نهب مسلح بعد خروجهم من السوق، كما شهدت المنطقة جرائم قتل وإصابات وعمليات نهب متعددة مرتبطة بنشاط السوق. وتشير المصادر إلى أن السلطات المحلية التابعة لقوات الدعم السريع لم تتمكن من إغلاق السوق منذ اندلاع الحرب، وأن بعض الأفراد الذين يديرون أنشطته ينتمون إليها.

وبتاريخ 25 فبراير تم رصد وجود 209 أسرة تضم أطفالاً وكبار سن وذوي احتياجات خاصة عند البوابة الجنوبية لمحلية طويلة دون تلقي أي خدمات إنسانية تذكر. وقد كانت هذه الأسر قادمة من مناطق طرة وقبر الغنم وأب سكين وكانت قد تواجدت سابقاً عند البوابة الشمالية للمحلية. وقدمت منظمة تجمع الأطباء السودانيين في أمريكا (سابا) لهم مياه الشرب باعتبارها المساعدة الوحيدة المقدمة لهم في ذلك الوقت.

وفي 26 فبراير شهدت محلية كيكابية الواقعة على بعد 155 كيلومتراً غرب الفاشر قصفاً نفذته طائرة مسيرة تابعة للقوات المسلحة السودانية استهدف حيي الصفاء والمدرسة الصناعية غرب المحلية، حيث أطلقت أكثر من ست قذائف. وأسفر القصف عن مقتل شخصين وإصابة شخص آخر، إضافة إلى تدمير سيارتين قتاليتين تابعتين لقوات الدعم السريع. وبعد الهجوم شنت قوات الدعم السريع حملة اعتقالات واسعة في الأحياء القريبة من السوق الرئيسي. وقد أفاد شاهدان على هذه الأحداث هما موسى عبدالقادر ومريم.

وفي اليوم نفسه 26 فبراير قُتل الطفل مصطفى إبراهيم آدم (12 عاماً)، وهو من سكان حي الصفاء في كيكابية، إثر عملية نهب مسلح أمام منزله نفذها مسلحون كانوا يستقلون دراجة نارية. وأفاد أحمد الطيب، أحد قيادات الإدارة الأهلية، بأن حوادث النهب المسلح تزايدت بشكل ملحوظ خلال شهر فبراير. كما تعرضت قافلة تجارية



في طريق طينة، وتحديداً في منطقة أم فروك شمال محلية كتم، لهجوم أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وخسائر في البضائع. وتشير المعلومات إلى أن الهجوم نُفذ بواسطة طائرة مسيرة تابعة للجيش السوداني.

3. أوضاع المجتمع المدني:

خلال شهر فبراير 2026، شهدت أوضاع المجتمع المدني تفاقماً ملحوظاً في جوانبها المختلفة. حيث في 10 فبراير، زارت عدد من المنظمات الدولية محلية دار السلام بولاية شمال دارفور بهدف تقييم الأوضاع الإنسانية للنازحين. وضم الوفد ممثلين عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ومنظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة إنترسوس ومنظمة بلان إنترناشونال. وهدفت الزيارة إلى تقييم الاحتياجات الإنسانية العاجلة في مجالات الغذاء والصحة والمياه والإصحاح البيئي والإيواء والتعليم والحماية، وذلك بهدف تعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية والوطنية وتحسين الاستجابة الإنسانية بما يسهم في التخفيف من معاناة النازحين في المحلية.

في المقابل، فرضت السلطة المدنية بدائرة طويلة رسوم تسجيل على جميع الجهات العاملة في المجال الإنساني، بما في ذلك المنظمات الدولية والوطنية والجمعيات الخيرية والمبادرات المجتمعية والأجسام النسوية. وتبلغ قيمة الرسوم 4500 يتم دفعها نقداً أو عبر خدمة "بنكك"، وفي حال عدم الدفع يتم تجميد نشاط الجهة المعنية. وقد أدى هذا الإجراء إلى توقف عدد كبير من المبادرات المحلية والأجسام النسوية عن العمل بسبب عدم قدرتها على دفع الرسوم.

وعقب تزايد التقارير عن حالات الاستغلال الجنسي في مخيمات النزوح، بدأت بعض المنظمات والجمعيات في تنفيذ برامج توعية مجتمعية داخل معسكرات النازحين، ركزت على التعريف بمخاطر الاستغلال الجنسي وآليات الإبلاغ عن مرتكبي هذه الانتهاكات. كما قامت منظمة الهلال الأحمر السوداني بتوزيع المواد التوعوية ميدانياً بشكل مباشر للحد من تعرض النساء والفتيات للاستغلال أثناء عمليات توزيع المساعدات.

كما كشفت بعض الجهات الإنسانية عن وجود تلاعب في كشوفات المستفيدين من المساعدات من قبل بعض الشيوخ والعمد في المعسكرات، حيث يتم أحياناً إضافة أسماء غير موجودة ضمن قوائم المستفيدين. فعلى سبيل المثال، قد يكون الشيخ أو العمدة مسؤولاً فعلياً عن 200 أسرة، لكنه يدرج في الكشوفات 450 أسرة للحصول على كميات إضافية من المساعدات.

وعلى الصعيد الصحي، تفيد تقارير محلية بتاريخ 12 فبراير بأن محلية المالحة تشهد أوضاعاً صحية كارثية نتيجة انتشار حمى الضنك والمalaria، حيث تم تسجيل نحو ألف حالة إصابة، الأمر الذي أدى إلى تعطيل الحياة العامة وإغلاق المؤسسات التعليمية. كما حذرت السلطات المحلية من احتمال انهيار المنظومة الصحية بسبب نفاد المخزون الدوائي، مطالبة بتدخل عاجل من المنظمات الإنسانية لتوفير الأدوية وأدوات التشخيص.



وفي سياق الأوضاع الإنسانية، ارتفع عدد الأطفال النازحين المنفصلين عن أسرهم أو فاقد الوالدين القادمين من مدينة الفاشر إلى مخيمات النزوح بمحلية طويلة، حيث تجاوز عددهم 1300 طفل. ويعيش هؤلاء الأطفال مع أسر بديلة داخل المخيمات، إلا أنهم يواجهون أوضاعاً إنسانية صعبة نتيجة ضعف الرعاية ونقص المساعدات الإنسانية. كما شهدت الأوضاع الاقتصادية في محلية طويلة تغيرات ملحوظة، حيث انخفضت أسعار التمباك بعد إعلان قوات الدعم السريع منع تصدير البضائع إلى شرق السودان، الأمر الذي أدى إلى تراكم بعض السلع داخل الأسواق المحلية.

كما ظهرت بتاريخ 22 فبراير حالات إصابة بمرض الدفتيريا في وحدة كورما الإدارية التابعة لمحلية الفاشر، والتي تبعد نحو 72 كيلومتراً شمال المدينة. وقد استقبل مركز سلك الصحي عشرات الحالات خلال يوم واحد، مما أثار مخاوف واسعة بين السكان. وعلى إثر ذلك أعلنت منظمات إنسانية، من بينها اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، عن ترتيبات لإجراء مسح ميداني عاجل للحد من انتشار المرض، كما أرسلت منظمة رعاية الطفولة فرقاً ميدانية لتقصي الوضع الصحي في المنطقة.

بتاريخ الأربعاء 25 فبراير، يواجه النازحون في محلية طويلة أزمة حادة في مياه الشرب، خاصة في معسكر دبة نايرة الجديدة وفي تجمعات النازحين الجدد في شكشو وسلبلاية الواقعة غرب المحلية. حيث يقضي النساء والفتيات أكثر من ثماني ساعات يومياً في صفوف طويلة للحصول على المياه. ويعود تفاقم الأزمة إلى تدفق أعداد إضافية من النازحين القادمين من محلية دار السلام ومنطقة دار سميات شرق الفاشر، مما أدى إلى ضغط متزايد على مصادر المياه وارتفاع المخاطر الصحية داخل المخيمات.

كما تعاني منطقة خزان تنجر بالمحلية من أزمة مشابهة، وسط مطالبات للسكان بتدخل عاجل من المنظمات الإنسانية. وتزامنت الأزمة مع شهر رمضان ومع تزايد الاكتظاظ السكاني في مناطق النزوح، حيث يقضي النساء والأطفال ساعات طويلة في صفوف الانتظار للحصول على مياه الشرب. وتشير التقارير إلى أن استمرار شح المياه ينذر بحدوث كارثة صحية إذا لم تتدخل المنظمات الإنسانية بشكل عاجل لتوفير مصادر مياه آمنة.

وفي سياق القيود المفروضة على العمل المدني، أصدرت السلطات المدنية بدائرة طويلة توجيهات تلزم المبادرات والجمعيات الصغيرة بعدم تنفيذ أي نشاط دون الحصول على أوراق التسجيل الرسمية. كما يشترط على الجهات الراغبة في تنفيذ أنشطة إنسانية دفع جزء من الرسوم المقررة، إضافة إلى أن السلطات هي التي تحدد الموقع الذي يمكن تنفيذ النشاط فيه حتى في حال كانت لدى المبادرة أو المنظمة خطة عمل جاهزة مسبقاً. وتشير هذه الإجراءات إلى تزايد القيود الإدارية المفروضة على عمل المبادرات المحلية في ظل الأزمة الإنسانية المتفاقمة.



ثانياً: ولاية شرق دارفور

1. الوضع الأمني:

شهدت ولاية شرق دارفور خلال الفترة بين أواخر يناير وفبراير 2026 سلسلة من الحوادث الأمنية التي شملت إطلاق نار، واشتباكات مسلحة، وعمليات نهب، وحرائق، ما يعكس حالة من الانفلات الأمني وتزايد المخاطر التي تواجه المدنيين في عدد من المحليات.

بتاريخ 29 يناير، أُطلق النار على شاب في سوق الضعين الكبير بواسطة حملة أمنية يقودها آدم عيسى غباشي، وذلك بعد رفض الشاب الانصياع لأوامر الحملة بتسليم بندقيته. وتعمل هذه الحملة على جمع السلاح والعربات القتالية التابعة لقوات الدعم السريع في مدينة الضعين. وفي اليوم نفسه، 29 يناير، وقع اشتباك مسلح في منطقة خزان جديد بمحلية شعيرية أسفر عن مقتل خمسة أشخاص، من بينهم الشرتاي محمد الفضل وابنه عاطف محمد الفضل. وتشير المعلومات إلى أن الاشتباك نشب نتيجة خلاف بين قوتين تتبعان لقوات الدعم السريع في المنطقة.

وعلى إثر هذه الأحداث تم نهب عدد من المحال التجارية في السوق وإحراق جزء من المنازل، كما أُجبر عدد من المواطنين على مغادرة منازلهم. وقد أخذ النزاع لاحقاً طابعاً قبلياً بين قبيلتي الفور والبرقد. ووفقاً لشهود عيان، لم يتم رفع الجثث إلا بعد مرور يوم كامل على الحادث عقب وصول قوة من منطقة شعيرية ومدينة الضعين. كما أفاد شهود بأن القوة التي بدأت الاشتباك تتبع للقائد الفاتح قرشي وتتمركز في منطقة مجيلد.

بتاريخ 2 فبراير، اندلع حريق في محلية أبو كارنكا بالقرب من سوق لكيليك، حيث قضى الحريق على أربعة بلوكات سكنية بالكامل، مخلفاً خسائر كبيرة في الممتلكات. وفي 3 فبراير، تعرض المواطن أبو بكر موسى للطعن بواسطة لصوص بعد أن هددوه، وعندما حاول مقاومة الاعتداء قاموا بإحراق منزله الواقع في محلية بحر العرب بالقرب من منطقة أم سويقو. ووفقاً لمصدر محلي لم يتم التعرف على هوية اللصوص، إلا أن بعض الروايات تشير إلى أن الحادث قد يكون عملية تصفية حسابات مرتبطة بنزاع قديم.

وبتاريخ 6 فبراير، تعرض مسافرون يعملون في تجارة الوقود على الطريق بين النعام والضعين لعملية نهب نفذتها عربة قتالية من نوع لاندكروزر مزودة بسلاح دوشكا تقل ثمانية مسلحين يرتدون زي قوات الدعم السريع. وقد قام المسلحون بنهب 35 برميلاً من البنزين بعد تهديد السائق، ثم نقلوا العربة إلى داخل المدينة حيث تم تفريغ الحمولة.



وفي 9 فبراير، أصيب الشاب خالد كلتشي بطلق ناري نتيجة إطلاق نار عشوائي، وتم نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج. وفي 10 فبراير، اندلع حريق في منطقة شمال السكة الحديد بمعسكر شق تبليدي، مما أدى إلى احتراق 15 منزلاً في ظل غياب تام للدفاع المدني، وتسبب الحريق في خسائر في المباني الأساسية والمحاصيل الزراعية.

وبتاريخ 13 فبراير، اندلع حريق في حي الميناء البري بمدينة الضعين، حيث أفاد شهود عيان بأن الحريق أدى إلى احتراق نحو 30 منزلاً وتسبب في خسائر كبيرة في ممتلكات المواطنين، وذلك أيضاً في ظل غياب خدمات الدفاع المدني. وفي 19 فبراير، اندلع حريق آخر في معسكر النيم - قطاع C، مما أدى إلى احتراق ستة منازل إضافة إلى تدمير كميات من المحاصيل والأدوات المنزلية.

وفي 22 فبراير، وقع حادث انفجار عبوة "قرنيت" أسفر عن مقتل الشاب عبدالناصر النور عبدالرحمن. ووفقاً لشهادات شهود عيان، حاول مسلحون تهديده ونهبه، وخلال محاولته الدفاع عن نفسه باستخدام العبوة انفجرت في يده مما أدى إلى وفاته. كما أصيب المواطن حسين السايير بجروح متعددة في الحادث وتم نقله إلى المستشفى، فيما توفي عبدالناصر لاحقاً متأثراً بجراحه بتاريخ الأربعاء 24 فبراير 2026.

وفي مساء الجمعة 27 فبراير، قام مسلح بتهديد فتاة تعمل في بيع الطعام أمام منزل أسرتها في حي الصفاء شرق سوق الضعين، حيث قام بسلب هاتفها تحت تهديد السلاح. وأثناء محاولته الهروب تجمع سكان الحي وتمكنوا من إيقافه ونزع بندقيته وتسليمه للجهات الأمنية في الولاية.

2. انتهاكات حقوق الانسان:

شهدت ولاية شرق دارفور خلال الفترة الأخيرة عدداً من الحوادث التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان وتهديدات مباشرة لسلامة المدنيين في مدينة الضعين ومحيطها. ففي الأول من فبراير 2026 تعرض ابنا العمدة سعيد عسيل لحادث دهس بواسطة عربية قتالية تتبع لجنود من قوات الدعم السريع ضمن حملة ما يعرف بـ"مكافحة الظواهر السالبة" التي يقودها عيسى آدم غباشي.

ووقعت الحادثة عندما كان الشابان يقفان أمام متجرهما في حي السلام بالقرب من المستشفى برفقة القائد في قوات الدعم السريع محمد الفاتح المعروف بـ"جوج". وبحسب روايات شهود افادتها مصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" الميدانية بالولاية، مرت العربية القتالية بهم أولاً ثم عادت مرة أخرى متجهة نحوهم قبل أن تصطدم بهم. وقد تفرق الحاضرون قبل الاصطدام، إلا أن الحادث أسفر عن إصابة نصر الدين سعيد عسيل بكسر في ساقه، بينما تعرض يوسف سعيد عسيل لإصابة في ساقيه اللتين كانتا تعانيان من إصابة سابقة. ووفقاً لمصدر مطلع، فإن المستهدف الحقيقي في الحادث كان محمد الفاتح، إذ تكررت محاولات استهدافه في أماكن مختلفة خلال الفترة الماضية.



أفاد شهود عيان أنه بتاريخ 2 فبراير، شوهدت طائرة مسيرة تحلق في سماء مدينة الضعين حتى الساعة الخامسة مساءً، حيث ظلت تحلق لمدة نحو نصف ساعة قبل أن تختفي في الجانب الجنوبي الغربي من المدينة دون معرفة الجهة التي تتبع لها.

وفي 2 يناير، تم اختطاف المواطن كباشي، وهو تاجر يعمل في السوق الكبير بمدينة الضعين، حيث تواصل الخاطفون مع أسرته وطالبوا بقدية قدرها 10,000 مليون جنيه مقابل إطلاق سراحه. وجاءت الحادثة في ظل انتشار حملة "الظواهر السالبة" داخل المدينة. ووفقاً لمصدر مطلع، يُعتقد أن للاستخبارات دوراً في عملية الاختطاف نتيجة لخلافات مع قائد الحملة عيسى آدم غباشي. وبعد تدخلات من والي الولاية والإدارات الأهلية تم إطلاق سراحه دون دفع الفدية بتاريخ 8 فبراير.

وفي 8 فبراير، شهدت مدينة الضعين حالة من الخوف والقلق بين السكان بعد سقوط طائرة مسيرة بالقرب من فندق الباز في شارع المطار، بجوار بيت الضيافة الخاص بالوالي. ولم يتم تحديد الجهة التي أطلقت الطائرة، كما لم يصدر أي تصريح رسمي من الحكومة يوضح ملابسات الحادث أو يطمئن المواطنين أو يدين الواقعة.

3. أوضاع المجتمع المدني:

بتاريخ 3 فبراير، نفذت غرفة طوارئ جاد السيد الإنسانية مشروع صيانة محطة مياه قرية كنجاري، وذلك في إطار الجهود المحلية الرامية إلى تحسين خدمات المياه في المنطقة والتخفيف من معاناة السكان في ظل الظروف الإنسانية الصعبة. وفي 5 فبراير، قامت غرفة طوارئ معسكر النيم النسوية بتنفيذ عدد من الأنشطة الإنسانية شملت توزيع حقائب صحية، إضافة إلى تنظيم جلسات للدعم النفسي، إلى جانب إطلاق مبادرة لم شمل الأطفال فاقد السند. واستهدفت هذه الأنشطة النساء الحوامل والأطفال الرضع داخل المعسكر، وذلك بدعم من منظمة سيفرورد.

بتاريخ 8 فبراير، دشنت غرفة طوارئ الضعين الإنسانية مطبخاً جماعياً في معسكر المنار للنازحين، بهدف توفير وجبات غذائية للنازحين في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية داخل المعسكرات. وفي 12 فبراير، اختتمت غرفة طوارئ الضعين ورشة تدريبية ضمن مشروع المراقبة من طرف ثالث، وهو مشروع يهدف إلى تعزيز الثقة والشفافية المالية في عمل غرف الطوارئ. كما نفذت غرفة طوارئ عديلة النسوية في 13 فبراير، مشروع مسح ميداني للأسر الضعيفة في المحلية، أعقبه توزيع حقائب للأمهات والفتيات والأطفال حديثي الولادة من الأسر الأكثر هشاشة.

وفي 14 فبراير، نظمت منظمة الاعتدال للحوار وبناء السلام ملتقى للعيادات الدينية بمدينة الضعين بهدف مناهضة التطرف وتعزيز خطاب الاعتدال، كما استهدف الملتقى الشباب من الجنسين في محاولة لخلق مساحة للحوار المشترك. وبتاريخ 16 فبراير، نظم المركز الأفريقي للديمقراطية والتنمية بالشراكة مع منظمة ملاذ



Sudan Rights
Watch Network

التطوعية دورة تدريبية حول المراسم والبروتوكولات، وشارك في الورشة عدد من الشباب إلى جانب ممثلين عن منظمات نسوية.

وفي 17 فبراير، انطلقت مبادرة "شباب من أجل البلد" مع بداية شهر رمضان في تقديم وجبات إفطار الصائمين داخل مستشفى الضعيفين، وهي مبادرة يتم تنفيذها للعام الثاني عشر على التوالي بهدف دعم المرضى والمرافقين داخل المستشفى.

وبتاريخ 21 فبراير، دشنت منظمة هوب مشروع تطعيم الماشية في محلية ياسين ووحدة صليحة الإدارية بدعم من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ويعد هذا المشروع الأول من نوعه في المنطقة منذ اندلاع الحرب. وفي اليوم نفسه 21 فبراير، نظمت غرفة طوارئ خزان جديد – القطاع الشمالي الغربي ورشة تدريبية حول كتابة التقارير المالية والبرامجية وفق نظام F ، وذلك ضمن مشروع تعزيز الوسائل البديلة بهدف تطوير قدرات العاملين في العمل الإنساني المحلي.





ثالثاً: ولاية جنوب دارفور

1. الوضع الأمني:

تشهد ولاية جنوب دارفور، وبشكل خاص مدينة نيالا، أوضاعاً أمنية متوترة تتسم بتزايد حالات النهب والسرقات داخل الأسواق والأحياء السكنية، إلى جانب تكرار قصف الطائرات المسيّرة منذ 30 يناير 2026. وقد ساهمت هذه التطورات في خلق حالة من الخوف وعدم الشعور بالأمان بين المواطنين.

وفي الخميس 12 فبراير، استهدفت طائرة مسيّرة معسكر السريف الواقع في الناحية الجنوبية لمدينة نيالا، الأمر الذي تسبب في حالة من التوتر والقلق وسط المدنيين في المنطقة. كما انتشر عناصر من قوات الدعم السريع داخل الأحياء السكنية، حيث اتخذ بعضهم مواقع للسكن في حي شم النسيم وحي الوادي، بما في ذلك مقر اليونيسيف السابق. وقد أعرب عدد من المواطنين عن مخاوفهم من خطورة تمركز القوات داخل الأحياء السكنية، معتبرين أن وجود العسكريين وسط المناطق المدنية قد يعرض السكان لمخاطر أمنية إضافية.

وفي السياق نفسه، تشير المعلومات إلى تحركات عسكرية ملحوظة داخل الولاية، إلى جانب تنظيم تدريبات لمجموعات من المستنفرين. كما بدأت حملة ما يُعرف بالظواهر السالبة في تنفيذ إجراءات داخل المدينة، شملت منع عمل المطاعم والمقاهي خلال نهار شهر رمضان.

وخلال تنفيذ هذه الحملة قامت السلطات بإغلاق عدد من المحال التجارية الصغيرة، كما أفادت تقارير بتعرض عدد من بائعات الأطعمة في سوق موقف الجنينة للضرب أثناء تنفيذ الإجراءات. وفي تطور آخر، تم إطلاق سراح عدد من نزلاء سجن نيالا دون توضيح رسمي للأسباب أو الظروف المحيطة بهذا القرار.

2. انتهاكات حقوق الإنسان:

تشهد ولاية جنوب دارفور، خاصة مدينة نيالا والمناطق المحيطة بها، تصاعداً في الانتهاكات المرتبطة بالاعتقالات التعسفية وتقييد حرية الحركة. وتشير المعلومات الحصرية لمصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" الميدانية بالولاية، إلى أن قوات الدعم السريع تمنع المواطنين من السفر إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش، مما يدفع بعض المدنيين إلى اللجوء لطرق التهريب عبر دولة جنوب السودان. وخلال التنقل بين المدن يتعرض المسافرون لاستجابات متكررة في نقاط التفتيش، حيث يتم تفتيش الهواتف المحمولة وطرح أسئلة تفصيلية على المسافرين، بما في ذلك الأطفال الذين يخضعون أيضاً للاستجواب وتفتيش هواتفهم.



وفي 12 فبراير، تعرضت مواطنة تدعى فاطمة هارون لاعتداء جسدي من قبل عناصر تابعة لقوات الدعم السريع في إحدى البوابات بمنطقة كردفان أثناء سفرها برفقة ابنتيها، إحداهما تبلغ خمس سنوات والأخرى عامين. وخلال التفتيش قام العناصر بمراجعة هاتفها المحمول وسؤالها عن مكان وجود زوجها بعد الاطلاع على صورته في الهاتف. وعقب ذلك تعرضت للضرب، وطلب منها دفع مبلغ مليون جنيه سوداني مقابل عدم نقلها إلى سجن دقريس. وبحسب المعلومات، قام السائق بدفع المبلغ قبل أن يتم إعادتها إلى مدينة الضعين.

وفي مدينة نيالا قامت قوات الدعم السريع باستخباراتها باعتقال عدد من الصيدلانيات والصيدالة في شارع السينما بالسوق الكبير، كما تم إغلاق عدد من الصيدليات، من بينها صيدلية سلك وصيدلية ديرماكير 1 و2. وتشير المعلومات إلى أن هذه الإجراءات تمت بهدف مصادرة هذه المحال بحجة أنها تعود لأشخاص موالين للجيش وغير متواجدين في المدينة. ومن بين المعتقلات سامية فاروق التي كانت تعمل في صيدلية ديرماكير.

كما أفادت تقارير بوجود اعتقالات تعسفية واستجابات غير قانونية في نقاط التفتيش، خاصة في منطقة الكومة غرب نيالا على طريق نيالا - كاس، حيث يتم استجواب المسافرين، خصوصاً الرجال، بشكل متكرر. وفي 16 فبراير، اعتقلت الدعم السريع، مناهل مصطفى وهي إعلامية كانت تعمل سابقاً في إذاعة نيالا من منزلها في حي نيالا تكساس جنوب، بالقرب من سوق قادرة.

وبحسب المعلومات، وصلت عربة تابعة للشرطة الفدرالية المرتبطة بقوات الدعم السريع إلى منزلها حوالي الساعة الثامنة مساءً وقامت باقتيادها إلى قسم شرطة نيالا جنوب بالسوق الشعبي. وتعمل المعتقلة مديرة لمركز تدريبي باسم "المنهل" يركز على تدريب النساء على إعداد المعجنات والمشاريع الصغيرة.

ووفقاً للمعلومات المتوفرة لمصادر الشبكة، وجهت لها تهمة عقد اجتماع مع صحافيات وتدريبهن داخل منزلها، وهي تهمة جاءت على خلفية جلسة نقاش نظمتها مبادرة "صحافيات من أجل السلام" في منزلها قبل أسبوعين من الاعتقال. وقد بقيت محتجزة في قسم شرطة نيالا جنوب لمدة ستة أيام قبل أن يتم نقلها لاحقاً إلى سجن كوبر.

3. أوضاع المجتمع المدني:

في الأول من فبراير تعرض فريق كرة قدم القريضة لحادث نهب مسلح أثناء تنقله، في حادثة تعكس تصاعد المخاطر الأمنية المرتبطة بالتنقل. وتشير المعلومات لمصادر الشبكة، إلى أن حوادث النهب المسلح تكررت بصورة ملحوظة منذ بداية دوري المحليات بولاية جنوب دارفور، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن سلامة الفرق الرياضية والمواطنين الذين يتنقلون بين المحليات.



وفي 2 فبراير عقدت وزارة التربية والتعليم بولاية جنوب دارفور اجتماعاً في مدينة نيالا مع عدد من المنظمات الدولية والوطنية لمناقشة سير العملية التعليمية بالولاية. وخلال الاجتماع دعت الوزارة المنظمات إلى توقيع مذكرات تفاهم للعمل المشترك ودعم قطاع التعليم، خاصة في ظل غياب الدعم الحكومي.

وقدمت منظمة NRC دعماً لعدد من المدارس في الولاية، كما طالبت الوزارة المنظمات بتوفير مستلزمات لوجستية أساسية مثل أوراق A4 والأقلام وآلات الطباعة وغيرها من الاحتياجات، وذلك مع اقتراب نهاية العام الدراسي في 30 أبريل. وتشير المعلومات إلى أن وزارة التربية لا تتلقى دعماً من الحكومة، وأن عمليات تأهيل الوزارة تمت بجهود المنظمات، بما في ذلك توفير منظومة طاقة شمسية لمقر الوزارة.

وفي سياق متصل بالتعليم، تحاول العديد من الأسر التي لديها طلاب السفر إلى شرق السودان لتمكين أبنائهم من أداء امتحانات الشهادة السودانية. إلا أن هذا السفر يتم في الغالب عبر طرق التهريب بسبب القيود المفروضة على الحركة، وهو ما يعرض الطلاب وأسرهم لمخاطر كبيرة أثناء الطريق.

اقتصادياً، تشهد المنطقة ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار المواد التموينية، بالتزامن مع رفض عدد من التجار التعامل عبر تطبيق بنكك. كما يقوم تجار العملة باحتكار السيولة النقدية وبيعها مقابل الدولار، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات كبيرة أمام المواطنين في الحصول على النقد (الكاش) لتلبية احتياجاتهم اليومية. وفي قطاع الوقود، عاد سوق الوقود للعمل مرة أخرى في الموقع نفسه الذي تعرض سابقاً للقصف. وفي أعقاب خلاف مع عناصر من قوات الدعم السريع تم اعتقال ثلاثة من التجار العاملين في هذا السوق.

على الصعيد الاجتماعي، تشير المعلومات إلى أن الأوضاع الاجتماعية مستقرة نسبياً، مع استمرار مظاهر التكافل الاجتماعي داخل المجتمع المحلي. وتعمل عدة مبادرات مجتمعية على تقديم وجبات الإفطار خلال شهر رمضان للمواطنين في الطرق والمستشفيات، من بينها مبادرة أبواب الخير ومبادرة نيالا تتناديكم.

كما شاركت وزارة الشؤون الاجتماعية في تنسيق بازار "خيرات بلدنا" لدعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي تديرها النساء. وقد أقيم البازار برعاية الوزارة وبمشاركة وزيرة الشؤون الاجتماعية حليمة المهدي. من جهة أخرى، يجري تنفيذ عملية تقنين للأنشطة التجارية تشمل المحال التجارية الصغيرة والكبيرة، حيث أصبح من المطلوب تسجيل جميع الأنشطة لدى الجهات الرسمية. ونتيجة لتطبيق هذه الإجراءات تعرض عدد من المواطنين للاعتقال.



رابعاً: ولاية وسط دارفور

1. الوضع الأمني:

شهدت ولاية جنوب دارفور خلال شهر فبراير أوضاعاً أمنية متقلبة، مع استقرار نسبي في معظم الأيام، باستثناء عدد من الحوادث التي طالت المدنيين والمنشآت الحيوية، لا سيما بسبب قصف الطيران المسير التابع للجيش السوداني.

في 12 فبراير، قصفت الطائرات موقعين في منطقة الكيلو 2 وادي الي، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن شخصين، وحرق سيارة دفع رباعي ومقر تابع لقوات الدعم السريع. وفي 13 فبراير، استهدف القصف محيط السجن الكبير بالولاية، مما أدى إلى إصابة امرأتين كانتا تزوران السجن، دون وقوع إصابات إضافية بين المعتقلين.

كما تعرض الفريق العامل بمنظمة "الناس بالناس" يوم 27 فبراير، لحادث نهب مسلح في المنطقة الواقعة بين جبل أحمر وفكو دكو من قبل مجهولين، أسفر عن سرقة أجهزة ومبالغ مالية تخص الفريق العامل، مما أثر على قدراتهم التشغيلية في تقديم الدعم الإنساني.

في محلية أزوم، قتل المواطن النذير عبد الشافع، وهو تاجر في سوق رونقاتأس، على يد لصوص نهبوا منه مبلغاً مالياً في حادثة وقعت بتاريخ 11 فبراير. وفي حادث مأساوي بتاريخ الأول من مارس 2026، قتلت امرأة وأصيب طفل نتيجة تدافع المواطنين أثناء صرف أكياس الصائم التي قامت بتوزيعها قوات الدعم السريع، ما يعكس غياب إجراءات السلامة في توزيع المساعدات داخل المجتمع.

2. انتهاكات حقوق الانسان:

شهد شهر فبراير في ولاية جنوب دارفور تصاعداً ملحوظاً في عمليات الاعتقال التعسفي، والتي طالت أفراداً من القوات النظامية، نشطاء، تاجر، ومواطنين عاديين، دون مراعاة الإجراءات القانونية أو الأسباب الواضحة للاحتجاز. ففي 2 فبراير، تم اعتقال الناشط أحمد مصطفى من المستشفى التعليمي، وقد أطلق سراحه لاحقاً بعد 12 يوماً من الاحتجاز. وفي 6 فبراير، اعتُقل التاجر عصام علي لبن من متجره في السوق، وتم الإفراج عنه بعد أكثر من 20 يوماً. وفي اليوم نفسه، اعتُقل المواطن حسن عزو من متجره بالسوق، وأطلق سراحه بعد 11 يوماً.

وفي 8 فبراير، تم اعتقال المواطن الصادق سلك من السوق، ولم يُطلق سراحه حتى تاريخ نشر هذا التقرير. وفي 13 فبراير، اعتُقل المواطن خالد كربون، وما زال قيد الاحتجاز دون أي توضيح رسمي. وفي 18 فبراير، فقد تم اعتقال المواطن سراج الدين الزبير، الذي يعمل كعامل في المستشفى، ولم يُفرج عنه حتى لحظة نشر هذا التقرير.



3. أوضاع المجتمع المدني:

في 26 فبراير، أعلنت الإدارة الأهلية بولاية وسط دارفور عن تشكيل مكتبها التنفيذي في مؤتمر صحفي بمدينة زانجي، حاضرة الولاية، وباتفاق بين مكوناتها. وتم اختيار حسين محمد أبكر "كسودورو" رئيسًا للإدارة، بينما شغل الأمير محمود صوصل عيسى منصب النائب الأول، والأمير عبدالغني هارون النائب الثاني. كما تم تعيين الأمير عبدالكريم يونس أمينًا عامًا، والأمير عيسى عمر محمد أمينًا ماليًا، والأمير خالد إسماعيل محمد أمينًا للمنظمات والعمل الطوعي، والأمير عبدالله محمد حسين "دنك" أمينًا للعلاقات الخارجية، والأمير عبداللطيف حسين أمينًا للإعلام، والشرتاي زكريا أمينًا اجتماعيًا، والأمير محمد إسماعيل أمينًا للتدريب والتأهيل. وأعرب أعضاء المكتب التنفيذي عن أملهم في خدمة العباد والبلاد.

ومع ذلك، في 18 فبراير، أصدر سلطان دارفور، السلطان أحمد حسين أيوب علي دينار، قرارًا قضى بتجريد حسين محمد أبكر "كسودورو" من جميع صفاته التمثيلية والاعتبارية باسم سلطان قبيلة الفور. واستند القرار إلى الأنظمة الأساسية لسلطنة دارفور، والنظم والتقاليد والأعراف السلطانية المستقرة، مؤكدًا أن أي صفة تمثيلية كان يتمتع بها المعني منذ 15 أبريل 2023 تعتبر لاغية. وأشار القرار إلى أن الوكيل المعترف به رسميًا هو الأمير الربيع بحر الدين علي دينار، ومقره مدينة الفاشر، مع وجوده الحالي في منطقة جبل مرة بسبب الظروف الأمنية.

على صعيد الحوادث الطارئة، شهدت محلية وادي صالح حريقًا هائلًا في منطقة ترنقا التابعة للوحدة الإدارية إنجكوتي، ما أسفر عن إتلاف أكثر من 100 منزل بالكامل. وأفاد شهود عيان أن المواطنين فقدوا منازلهم ويضطرون للعيش في العراء بلا مأوى أو زاد، ما يمثل أزمة إنسانية حادة. وفي السياق الإنساني، واصلت غرفة الطوارئ النسوية يوم 25 فبراير، تقديم مائدة إفطار رمضان للمرضى والمرافقين والكوادر الصحية بالمستشفى، ضمن نشاط بدأ منذ اليوم الأول لشهر رمضان واستمر خلال فترة نشر هذا التقرير، لدعم القطاع الصحي والمجتمع المحلي في ظل الأوضاع الطارئة.





خامساً: ولاية غرب دارفور

1. الوضع الأمني:

في النصف الأول من شهر فبراير 2026 شهدت ولاية غرب دارفور تصاعداً غير مسبوق في وتيرة العمليات العسكرية، اتسمت هذه المرة باستخدام مكثف للطائرات المسيّرة، الأمر الذي أدخل نمطاً جديداً من المواجهات المباشرة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع داخل نطاقات جغرافية مأهولة بالسكان وعلى مقربة من الشريط الحدودي مع تشاد، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على الأمن الإنساني والاقتصادي في المنطقة الحدودية التابعة لمحلية الجنيّة.

ففي منطقة أديكونق، التابعة للوحدة الإدارية بمحلية الجنيّة، تعرض السوق المحلي الذي يمثل شرياناً اقتصادياً رئيسياً لتجمعات سكانية واسعة، إلى استهداف جوي عبر عدد من الطائرات المسيّرة التي قُذِرَ عددها - بحسب شهود عيان أفادت مصادر الشبكة - بأكثر من سبع مسيرات في 15 فبراير. وقد أصابت الضربات الجوية مخازن وقود داخل السوق، ما أدى إلى سلسلة انفجارات متتالية نتيجة طبيعة المواد القابلة للاشتعال المخزنة في الموقع، الأمر الذي تسبب في وقوع خسائر بشرية ومادية جسيمة، إضافة إلى اندلاع حرائق واسعة النطاق ألتهمت أجزاء كبيرة من البنية التجارية في السوق.

وبحسب إفادات ميدانية متطابقة، فإن دقة الاستهداف كانت عالية، وهو ما يشير إلى استخدام تقنيات استطلاع أو إحداثيات مسبقة التحديد، بينما أسفر الهجوم الذي وقع في السادس من فبراير بالقرب من الحدود السودانية التشادية عن مقتل عشرة أشخاص وإصابة خمسة وعشرين آخرين نتيجة ضربة نفذتها طائرتان مسيرتان، في حادثة أثارت مخاوف إنسانية متزايدة وسط المجتمعات المحلية التي تعتمد على الأسواق الحدودية كمصدر رئيسي للغذاء والوقود والسلع الأساسية.

وأشارت منظمة أطباء بلا حدود إلى الحادثة ضمن تقاريرها الميدانية المتعلقة بتدهور الوضع الإنساني في المناطق المتأثرة بالنزاع، لا سيما في ظل ضعف القدرة الاستيعابية للمرافق الصحية في التعامل مع الإصابات الجماعية الناتجة عن الهجمات الجوية. وفي سياق متصل، تقيد معلومات حصرية لمصادر الشبكة، بأن عمليات جوية نُفذت في الثاني من فبراير، استهدفت مواقع لقوات الدعم السريع في محلية كلبس، حيث شملت الضربات مناطق جغرافية تمتد بين جبل سده وجبل بيبش وقرية أبتز من الناحية الشمالية للمحلية.

وقد تصاعدت أعمدة الدخان من المواقع المستهدفة منذ ساعات الصباح الأولى، وسط معلومات تشير إلى أن تلك المواقع كانت تمثل نقاط تجمع وتحشيد لقوة كانت تستعد لتنفيذ عمليات هجومية باتجاه مناطق مجاورة. وتقيد المعطيات الواردة من مصادر الشبكة الميدانية بالولاية، بأن هذه الضربات جاءت في إطار عمليات استباقية اعتمدت على معلومات استخباراتية دقيقة، حيث تمكن سلاح الجو التابع للقوات المسلحة السودانية من





تعطيل تحركات القوة المستهدفة، مما أدى - بحسب ذات المصادر - إلى تكبيدها خسائر في الأرواح والمعدات العسكرية، وهو ما انعكس لاحقاً على تراجع النشاط القتالي في بعض المحاور الحدودية خلال الأيام التالية للهجوم.

وفي النصف الثاني من شهر أبريل سادت حالة من الهدوء النسبي مقارنة بالنصف الأول، سواء على المستوى العسكري أو السياسي، حيث تراجعت حدة الاشتباكات المباشرة وانخفضت وتيرة التصعيد الإعلامي والتحركات الميدانية الكبيرة. إلا أن هذا الهدوء ظل هشاً وقابلاً للانفجار في أي لحظة، في ظل استمرار التوترات الحدودية والتدخلات الإقليمية، خاصة على الشريط الحدودي بين السودان وتشاد.

وعلى الصعيد الإقليمي، أصدرت حكومة تشاد قراراً يقضي بإغلاق جميع المعابر الحدودية مع السودان، في خطوة وُصفت بأنها ردّ مباشر على التطورات الأمنية الأخيرة. وبحسب مصادر ميدانية، جاء القرار عقب توغلات متكررة لقوات قوات الدعم السريع داخل الأراضي التشادية، ما أدى إلى وقوع خسائر بشرية في صفوف الجيش التشادي. وتشير المعلومات إلى أن إحدى الحوادث البارزة وقعت يوم السبت 4 رمضان الموافق 21 فبراير، حيث قُتل عدد من الجنود التشاديين خلال اشتباك مباشر، إضافة إلى حوادث سابقة تضمنت مقتل ستة جنود وعدد من المدنيين داخل الأراضي التشادية.

كما تفيد المعلومات الواردة، بأن التوغلات لم تكن معزولة، بل تكررت في فترات متقاربة، ما أدى إلى اندلاع مواجهات عنيفة بين الجيش التشادي وقوات الدعم السريع، أسفرت عن استيلاء الجيش التشادي على عدد من العرבות القتالية التابعة للأخيرة. مما تعكس هذه التطورات تصعيداً نوعياً في طبيعة التوتر، إذ انتقل من حوادث حدودية محدودة إلى اشتباكات مباشرة تحمل أبعاداً سياسية وعسكرية قد تؤثر على استقرار الإقليم بأكمله.

بالطبع لإغلاق الحدود من الجانب التشادي، تداعيات إنسانية واقتصادية وأمنية واسعة، خصوصاً في ظل الاعتماد المتبادل للمجتمعات الحدودية على حركة التجارة والرعي والتنقل الأسري. كما أن الخطوة قد تؤثر على تدفقات اللاجئين والنازحين، في وقت تعاني فيه مناطق غرب السودان من أوضاع إنسانية معقدة. ويُتوقع أن يزيد القرار من الضغوط على المجتمعات المحلية التي تعتمد على المعابر الحدودية كمصدر رئيسي للسلع الأساسية والوقود والخدمات.

في السياق الميداني الداخلي، شهدت منطقة كلبس شمال مدينة الجنيانة هجوماً باستخدام طائرات مسيّرة، ما يشير إلى تحول في تكتيكات القتال واعتماد وسائل تقنية حديثة في تنفيذ الضربات. ويعكس استخدام المسيّرات مستوى جديداً من التصعيد، إذ يسمح بتنفيذ عمليات دقيقة دون اشتباك مباشر، ويزيد من حالة القلق بين السكان المدنيين، خاصة في المناطق المفتوحة والقريبة من خطوط التماس.

ورغم حالة الهدوء النسبي خلال النصف الثاني من أبريل، فإن المعطيات الميدانية تشير إلى أن الوضع لا يزال هشاً، مع استمرار احتمالات التصعيد سواء عبر الحدود أو داخل إقليم غرب دارفور. فإغلاق الحدود، وتبادل



الانتهاكات، واستمرار الهجمات بالطائرات المسيّرة، كلها مؤشرات على أن الصراع دخل مرحلة أكثر تعقيداً تتداخل فيها العوامل المحلية والإقليمية.

2. انتهاكات حقوق الانسان:

شهدت ولاية غرب دارفور خلال النصف الأول من شهر فبراير 2026 تدهوراً مقلقاً في أوضاع حقوق الإنسان، في ظل تصاعد ملحوظ لحالات العنف المسلح والانتهاكات التي استهدفت المدنيين بصورة مباشرة داخل مدينة الجنيّة وعدد من محليات الولاية، الأمر الذي أسهم في تعميق حالة الهشاشة الأمنية وزيادة المخاوف وسط المجتمعات المحلية التي تعاني أصلاً من تبعات النزاع الممتد منذ اندلاع الحرب في البلاد.

ففي السابع من فبراير، تعرض المواطن حسين حسن إدريس، البالغ من العمر خمسة وخمسين عاماً، وهو من سكان حي السلام (ب) بمدينة الجنيّة، إلى حادثة إطلاق نار أثناء توجهه إلى مزرعته الواقعة شمال المدينة بالقرب من محيط القيادة العامة. وبحسب إفادات حصرية لمصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" الميدانية بالولاية، اعترضه شخصان يستقلان دراجة نارية وقاما بتهديده بقصد الاستيلاء على ممتلكاته الشخصية من هاتف وأغراض أخرى، قبل أن يطلقا عليه ثلاث طلقات نارية تسببت في إصابته بجروح خطيرة. وقد تم نقله إلى مستشفى الجنيّة لتلقي الإسعافات اللازمة، فيما لاذ الجناة بالفرار إلى جهة غير معلومة. وتجدر الإشارة إلى أن الضحية شغل سابقاً منصب معتمد محلية سربا خلال فترة النظام السابق، وهو ما أثار تساؤلات إضافية حول طبيعة ودوافع الحادثة في ظل الانفلات الأمني الراهن.

وفي حادثة منفصلة بتاريخ 8 فبراير، عُثر على مواطن يدعى خليل محمد وهو دكتور مقتولاً داخل مزرعة تقع شرق وادي كجا بمنطقة أمديون، وتحديدًا في منطقة الجنانين. وبعد نقل الجثمان إلى المستشفى وإجراء الفحص الطبي، تبين أن الوفاة نتجت عن تعرضه للضرب المبرح الذي أدى إلى كدمات قاتلة، في حين لم يتم حتى الآن التعرف على هوية الجناة أو ملابسات الحادثة، مما يعكس ضعف الاستجابة العدلية والأمنية في التعامل مع جرائم العنف المتكررة.

كما أعلنت السلطات المحلية بمدينة الجنيّة، في 3 فبراير، فرض حظر للتجوال يبدأ من الساعة الثامنة مساءً، وذلك عقب مقتل أحد المواطنين داخل منزله في حادثة منفصلة، في محاولة لاحتواء التدهور الأمني المتسارع الذي تشهده المدينة خلال الفترة الأخيرة. وعلى الصعيد الإنساني، شهدت الأيام الأولى من فبراير استئناف عمليات نقل المساعدات الإنسانية من تشاد إلى مدينة الجنيّة عبر معبر أدري الحدودي، وذلك بعد توقف دام أكثر من أسبوع نتيجة للتوترات الأمنية. كما أعلنت القنصلية السودانية بمدينة أبشي عن إعادة فتح خدمات استخراج الأوراق الثبوتية للمواطنين السودانيين المقيمين في المنطقة، في خطوة من شأنها التخفيف من الأعباء القانونية والإدارية التي يواجهها النازحون واللاجئون عبر الحدود.

وفي سياق آخر، أكدت مصادر محلية مقتل التاجر يوسف بالك داخل منزله بحي دونكي (13) بمدينة الجنيّة، وهو من أبناء قبيلة التاما، وذلك بعد أيام من قيامه ببيع مركبته الخاصة واستلامه لمبلغ مالي نقدي. ووفقاً



لروايات الجيران، اقتحم مسلحون مجهولون منزله ليلة الأول من فبراير وقاموا بتصفيته ونهب الأموال التي بحوزته قبل أن يفروا من موقع الحادث.

كما قامت عناصر تتبع لقوات الدعم السريع باعتقال سبعة أشخاص من داخل مسجد عمر بن الخطاب المعروف محلياً بمسجد الشيخ يوسف بحي الشاطئ، وذلك عقب انتهاء محاضرة دينية، حيث تم اقتياد المعتقلين، ومن بينهم ثلاثة من كبار السن، إلى جهة غير معلومة دون توضيح أسباب الاعتقال أو أماكن الاحتجاز حتى لحظة منتصف فبراير 2026.

وامتدت حملات الاعتقال لتشمل محلية كرينك، حيث نفذت عناصر استخبارات الدعم السريع، في الثاني عشر من فبراير، حملة اعتقالات واسعة أسفرت عن احتجاز خمسة أشخاص هم: جمال أبكر عبدالله الزبير، محمد هارون محمد، محمد آدم كويتي، أبكر صابون، وعثمان محمد إسحاق، وتم اقتيادهم إلى مكاتب تابعة للجهاز الاستخباراتي دون إجراءات قانونية معلنة.

وفي ذات السياق، اشتكى مواطنو مدينة كرينك من تفاقم التفتلات الأمنية خلال هذه الفترة، بما في ذلك حوادث النهب المسلح داخل المتاجر، وإطلاق النار على مركبات تجارية في محاولة لإيقافها، حيث أفادت تقارير بأن عناصر مسلحة أطلقت النار على إحدى العربات التجارية في العاشر من فبراير، ما أدى إلى إصابة السائق الذي تمكن رغم ذلك من الفرار.

إلى جانب ذلك، قامت عناصر من الدعم السريع بحشد شباب من منطقة مكشاشة الواقعة شمال محلية كرينك، على بعد نحو خمسة عشر كيلومتراً، مع تقديم مبالغ مالية بلغت ثلاثة ملايين جنيه سوداني لكل مستنفر، قبل تحريكهم باتجاه مناطق شمالية يُعتقد أنها تقع ضمن نطاق سيطرة القوات المسلحة السودانية والقوات المشتركة والمقاومة الشعبية في مناطق طينة وجرجيرة وكرنوي وأمبرو وأبوقمرة.

غير أن عدداً من هؤلاء المستنفرين أبدوا، بحسب مصادر ميدانية أفادتها مصادر الشبكة، عدم رغبتهم في الانخراط في العمليات القتالية، مع نية بعضهم مغادرة مواقع التجمع بعد استلام المبالغ.

وخلال النصف الثاني من شهر فبراير، وفي ظل حالة من الهدوء النسبي التي تزامنت مع دخول شهر رمضان المبارك، لم يتم رصد أي انتهاكات مباشرة لحقوق الإنسان سواء عبر الملاحظة الميدانية أو من خلال شبكة المصادر المحلية المنتشرة في مناطق المتابعة. ويُعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض وتيرة العمليات العسكرية والتحركات المسلحة خلال هذه الفترة، الأمر الذي انعكس في تراجع ملحوظ لحالات العنف المباشر ضد المدنيين، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون أو الاعتقال التعسفي أو التهجير القسري المرتبط بالاشتباكات المسلحة.

ورغم هذا الهدوء الأمني النسبي، إلا أن الأوضاع الإنسانية شهدت تدهوراً متزايداً نتيجة التداعيات غير المباشرة لإغلاق معبر أدري الحدودي بين تشاد والسودان، وهو أحد أبرز المنافذ الحيوية التي يعتمد عليها



المواطنون، لا سيما اللاجئين والنازحون، في التنقل والحصول على الاحتياجات الأساسية. وقد أدى هذا الإغلاق إلى تقييد حركة الدخول والخروج بشكل كبير، مما تسبب في عزل آلاف المدنيين داخل المناطق الحدودية، وحرمانهم من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك العلاج الطارئ والأدوية المنقذة للحياة. كما تأثرت الفئات الأكثر هشاشة، مثل المرضى وكبار السن والنساء والأطفال، بشكل مباشر نتيجة انقطاع سلاسل الإمداد الطبي والغذائي، حيث أبلغ عن حالات تعذر نقل المرضى إلى المرافق الصحية داخل الأراضي التشادية أو إلى مناطق أكثر استقراراً.

بالإضافة إلى ذلك، أدى توقف الحركة التجارية عبر المعبر إلى ارتفاع حاد وغير مسبوق في أسعار السلع الأساسية داخل الأسواق المحلية، بما في ذلك المواد الغذائية، والوقود، والأدوية، ما فاقم من معاناة السكان الذين يواجهون أصلاً ظروفًا اقتصادية صعبة نتيجة النزاع المستمر. وقد انعكس هذا الارتفاع في الأسعار بشكل مباشر على الأمن الغذائي للأسر، حيث اضطرت العديد من العائلات إلى تقليص عدد الوجبات اليومية أو الاعتماد على بدائل غذائية أقل جودة. كما أفيد بأن بعض المرافق الصحية المحلية بدأت تعاني من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، مما يهدد بوقوع أزمة صحية في حال استمرار إغلاق المعبر لفترة أطول دون إيجاد بدائل لوجستية فعالة.

في السياق ذاته، تسببت القيود المفروضة على حركة المنظمات الإنسانية في تأخير إيصال المساعدات إلى المجتمعات المتضررة، خاصة في المناطق القريبة من الشريط الحدودي، وهو ما يضع مزيداً من الضغط على قدرات الاستجابة المحلية المحدودة. ومع غياب مسارات آمنة وفعالة لنقل الإمدادات، تزايدت المخاوف من تفاقم الوضع الإنساني خلال الفترة المقبلة، لا سيما إذا استمر الإغلاق بالتزامن مع التحديات المرتبطة بشهر رمضان، الذي يشهد عادة زيادة في الاستهلاك الغذائي والاحتياجات المعيشية.

3. أوضاع المجتمع المدني:

على الرغم من التدهور الأمني والانتهاكات الواسعة التي شهدتها ولاية غرب دارفور خلال شهر فبراير 2026، إلا أن عمل المنظمات الإنسانية والمبادرات المحلية تواصل بوتيرة ملحوظة في محاولة للحد من التدهور الحاد في الأوضاع الصحية والمعيشية وسط المجتمعات الأكثر هشاشة، خاصة في مدينة الجنيينة والمناطق الطرفية المتأثرة بالنزاع.

ففي هذا الإطار، وصلت ثلاث عيادات صحية متنقلة إلى عدد من المجتمعات الأكثر احتياجاً داخل محلية الجنيينة، حيث قدمت حزمة من خدمات الرعاية الصحية الأساسية، إلى جانب إجراء فحوصات التغذية للأطفال باستخدام مؤشر قياس منتصف الذراع (MUAC)، وذلك بتمويل من الموازنة التكميلية اليابانية للمنظمة الدولية للهجرة وتنفيذ اللجنة الأفريقية للإغاثة، في خطوة تهدف إلى تقليل معدلات سوء التغذية الحاد وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الصحية الأولية في المناطق التي تعاني من ضعف أو انعدام الخدمات الطبية.



كما نفذت منظمة إنترسوس تدخلاً صحياً مباشراً لدعم مستشفى الجينية، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة، وبدعم مالي من البنك الدولي، بهدف استعادة الوصول إلى حزمة الخدمات الصحية والتغذوية الأساسية داخل المستشفى، في ظل الضغط المتزايد على المرافق الصحية الناتج عن الإصابات المرتبطة بالنزاع والنزوح الجماعي.

وفي سياق متصل بالتطورات الميدانية، أصدرت الإدارة المدنية بولاية غرب دارفور بيان عقب عملية استهداف جوي نفذت بواسطة طائرة مسيرة على سوق الوقود بمنطقة أديكونق غربي مدينة الجينية، والتي أسفرت، بحسب البيان، عن سقوط عدد من القتلى والجرحى وسط المدنيين. وأشار البيان إلى أن السوق المستهدف يُعد مرفقاً مدنياً خدمياً يمثل مصدراً رئيسياً للدخل والمعيشة للسكان المحليين، لافتاً إلى أن هذه هي المرة الثانية التي يتعرض فيها الموقع للقصف خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

وعلى الصعيد السياسي والأمني، التقى والي ولاية غرب دارفور الجنرال بحر الدين آدم كرامة بمكتبه بقيادات اللجنة العليا للمقاومة الشعبية بإقليم دارفور برئاسة عيسى آدم إسماعيل، وبحضور اللواء عبد المجيد يحيى، حيث ناقش اللقاء تطورات الأوضاع الأمنية وسبل تعزيز التنسيق بين الحكومة والمقاومة الشعبية، في ظل استمرار العمليات العسكرية واتساع رقعة النزاع داخل الإقليم.

وأكد رئيس المقاومة الشعبية بالإقليم خلال الاجتماع أن تشكيل هذه القوى جاء استجابة لما وصفه بواجب وطني في مواجهة الانتهاكات الأمنية، مشيراً إلى التحديات اللوجستية والمالية التي تواجه عملها، في حين أشاد بالدعم الحكومي المقدم لمعسكرات التدريب من حيث الإمدادات الغذائية والخدمات العلاجية. من جانبه، شدد والي الولاية على أهمية وحدة الصف الرسمي والشعبي في هذه المرحلة، مؤكداً التزام حكومته بدعم جهود المقاومة الشعبية مادياً ومعنوياً، والعمل على تعزيز التنسيق بين ولايات الإقليم لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة، مع الدعوة إلى نبذ خطاب الكراهية وتعزيز التماسك المجتمعي كأحد متطلبات استعادة الأمن والاستقرار في ولاية غرب دارفور.

وفي النصف الثاني من شهر فبراير، شهدت أوضاع منظمات المجتمع المدني والمبادرات المحلية بالولاية حالة من النشاط النسبي، في ظل بيئة إنسانية معقدة وتحديات اقتصادية وأمنية مستمرة. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الحركة وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق، واصلت عدد من الكيانات الطوعية والمبادرات المجتمعية أداء أدوارها في دعم المجتمعات المتأثرة، من خلال تنفيذ أنشطة إنسانية وخدمية استهدفت الفئات الأكثر هشاشة.

كما برزت خلال هذه الفترة مساهمات ملحوظة في مجالات الأمن الغذائي والدعم الصحي والتكافل الاجتماعي، الأمر الذي أسهم في التخفيف الجزئي من حدة الأوضاع المعيشية، خاصة داخل محليات الولاية المختلفة بما في ذلك مدينة الجينية. منذ انطلاقة شهر رمضان وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، واصلت تكية غرفة طوارئ



الجنينة النسوية تقديم وجبة الإفطار اليومية للمرافقين والعاملين بمستشفى الجنينة التعليمي، وذلك بدعم كريم من عدد من تجار العملة بسوق الجنينة.

وقد جاءت هذه المبادرة في وقت تزايدت فيه الضغوط المعيشية على المواطنين، مما جعل من هذا النشاط الإنساني وسيلة مهمة للتخفيف من الأعباء اليومية التي تواجه المرضى ومرافقيهم داخل المستشفى. وقد خلقت مساحة الإفطار بيئة تواصل مباشر بين المتطوعين والمستفيدين، وأسهمت في بناء علاقات اجتماعية جديدة وتعزيز روح الألفة والتعاون بينهم، في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المجتمعات المحلية.

كما أن الاستمرارية اليومية للمبادرة ساعدت في ترسيخ مفهوم العمل الطوعي كأداة فعالة للاستجابة المجتمعية السريعة، خاصة في ظل محدودية الموارد وضعف الخدمات الأساسية. ويشهد الإفطار إقبالاً متزايداً بشكل يومي، حيث يعكس هذا التوافد حجم الحاجة المتنامية للدعم المجتمعي، كما يسهم في بث شعور بالراحة النفسية والطمأنينة لدى المستفيدين، ويحفز المتطوعين على الاستمرار في تقديم المزيد من العطاء.

ويُجسد هذا النشاط القيم المجتمعية الراسخة في التكافل والتراحم، ويعكس روح التضامن التي يتميز بها المجتمع خلال شهر رمضان المبارك. في السياق ذاته، ظهرت خلال الفترة نفسها بعض الأجسام السياسية التي قامت بجولات ميدانية شملت أجزاء واسعة من محليات الولاية المختلفة، في إطار أنشطة تنظيمية هدفت إلى التواصل مع القواعد المجتمعية واستطلاع الأوضاع العامة.

ويعكس هذا الحراك وجود حالة من النشاط السياسي النسبي، بالتزامن مع حالة الهدوء الأمني التي سادت خلال الفترة محل الرصد. كما شهدت الفترة تنفيذ منظمة (WR) لعملية توزيع مساعدات إنسانية تمثلت في مواد غذائية داخل محلية الجنينة، حيث استهدفت العملية عددًا من الأسر المتأثرة بالأوضاع الاقتصادية الراهنة وقد ساهم هذا التدخل في دعم الأمن الغذائي للأسر المستفيدة، خاصة في ظل الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية وشح الموارد.



توصيات سياساتية:

استناداً إلى المعطيات الواردة من ولايات دارفور الخمس، وما تكشفه من تصاعد الانتهاكات الأمنية والإنسانية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والخدمية، يمكن صياغة حزمة من التوصيات السياسية الموجهة إلى السلطات الوطنية والأطراف المسلحة والفاعلين الدوليين والمنظمات الإنسانية، بهدف الحد من تدهور الأوضاع وتعزيز حماية المدنيين. وهي:

أولاً: حماية المدنيين وتعزيز الأمن الإنساني:

- وقف استهداف المناطق المدنية والأسواق والبنية التحتية الحيوية، والالتزام الصارم بمبادئ القانون الدولي الإنساني، خاصة مبدأي التمييز والتناسب في العمليات العسكرية.
- الامتناع عن استخدام الطائرات المسيّرة أو أي وسائل قتالية في المناطق المأهولة بالسكان، لما لذلك من مخاطر مباشرة على حياة المدنيين.
- إنشاء آليات مراقبة مستقلة لرصد الانتهاكات ضد المدنيين في دارفور، مع ضمان وصول المراقبين إلى المناطق المتأثرة بالنزاع.
- تعزيز حماية الأسواق والطرق العامة التي يعتمد عليها المدنيون في تأمين سبل عيشهم، ووضع تدابير أمنية تحد من عمليات النهب المسلح والاعتداءات على المسافرين.

ثانياً: وقف الانتهاكات وتعزيز سيادة القانون:

- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين تعسفياً أو تقديمهم إلى محاكمات عادلة وفق الإجراءات القانونية المعترف بها.
- إنهاء ممارسات الاستجواب غير القانوني والتفتيش التعسفي في نقاط التفتيش، وضمان احترام حرية التنقل للسكان المدنيين.
- فتح تحقيقات مستقلة وشفافة في حوادث الاعتداء الجسدي والابتزاز المالي التي يتعرض لها المدنيون، ومحاسبة المسؤولين عنها.
- حماية العاملين في المجال الإنساني والطبي والصحفي من الاعتقال أو المضايقة أثناء أداء مهامهم.

ثالثاً: الاستجابة الإنسانية وتعزيز الخدمات الأساسية:

- توسيع نطاق المساعدات الإنسانية العاجلة في ولايات دارفور، مع التركيز على المناطق المتضررة من الهجمات والحرائق والنزوح.
- دعم المرافق الصحية بالأدوية والمعدات والكوادر الطبية، خصوصاً في المناطق الحدودية التي تشهد إصابات جماعية نتيجة العمليات العسكرية.



- توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للضحايا، خاصة النساء والأطفال المتأثرين بالعنف والنزوح.
- ضمان وصول المنظمات الإنسانية إلى المجتمعات المتضررة دون قيود أو عراقيل إدارية.

رابعاً: دعم سبل العيش والاستقرار الاقتصادي:

- اتخاذ تدابير عاجلة للحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية وضمان استقرار الأسواق المحلية.
- معالجة أزمة نقص السيولة النقدية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، بما يقلل من الاحتكار والمضاربة في العملات.
- دعم صغار التجار والأنشطة الاقتصادية المحلية التي تضررت من الهجمات أو عمليات النهب.
- حماية الأسواق ومراكز التجارة الحدودية التي تمثل شرياناً اقتصادياً رئيسياً للمجتمعات المحلية.

خامساً: دعم قطاع التعليم والخدمات الاجتماعية:

- توفير دعم عاجل لقطاع التعليم في دارفور، بما يشمل المستلزمات التعليمية الأساسية وإعادة تأهيل المدارس المتضررة.
- ضمان تمكين الطلاب من أداء الامتحانات الوطنية بأمان دون الاضطرار إلى اللجوء لطرق تهريب محفوفة بالمخاطر.
- دعم المبادرات المجتمعية التي تقدم خدمات اجتماعية مثل المطابخ الجماعية ومبادرات إفطار الصائمين والرعاية الصحية المجتمعية.

سادساً: تعزيز التماسك الاجتماعي ودور الإدارة الأهلية:

- دعم دور الإدارات الأهلية في الوساطة المحلية ومنع النزاعات المجتمعية، مع احترام الأعراف والتقاليد المحلية التي تسهم في الحفاظ على الاستقرار.
- تشجيع مبادرات الحوار المجتمعي وبناء السلام بين مختلف المكونات الاجتماعية في دارفور.
- تعزيز برامج بناء الثقة بين المجتمعات المحلية والمؤسسات المدنية لتقوية النسيج الاجتماعي الذي تضرر بفعل النزاع.

سابعاً: التعاون الإقليمي وإدارة الحدود:

- تعزيز التنسيق بين السودان والدول المجاورة، خاصة تشاد، لضبط الأوضاع الأمنية على الحدود ومنع التوغلات المسلحة.
- الحفاظ على المعابر الحدودية الإنسانية أو إيجاد آليات بديلة لضمان استمرار حركة التجارة والإمدادات الإنسانية للمجتمعات الحدودية.
- دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى خفض التصعيد ومنع انتقال النزاع إلى أبعاد إقليمية أوسع.



ثامناً: دعم المسار السياسي والسلام المستدام:

- تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لدفع الأطراف المتحاربة نحو وقف إطلاق نار شامل ومستدام.
- دعم مبادرات الحوار السياسي التي تركز على معالجة جذور النزاع في دارفور، بما يشمل قضايا الحكم المحلي والعدالة الانتقالية وتقاسم الموارد.
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني والمنظمات المحلية في عمليات بناء السلام وصنع القرار المتعلقة بمستقبل الإقليم.

النهاية،،

